تقديم الجلسة أ . د . احمد اسماعيل حجه

تشرف هذه الجلسة بأن يتحدث فيها أستاذان كبيران :

١- السيد الأستاذ الدكتور / إسماعيل صبرى عبد الله ، العالم والمفكر المعروف ، الأستاذ الجامعى صاحب الفكر والرؤية الواضحة والثاقبة . وأستاذنا الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله وزير التخطيط الأسبق ، وأحد كبار أعلام الفكر فى مصر .

٢- الأستاذ الدكتور / محمد السيد سليم ، الأستاذ بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ومدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . وأعتقد أنه شرف كبير لنا أن نستمع إلى سيادتهما . واعتقد أن حضور أستاذنا السيد الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله تشريف للكلية وتشريف للجامعة ، وحضور الأستاذ الدكتور محمد السيد سليم - أيضاً - بما سوف يضيفه إن شاء الله عن الواقع فى آسيا وجنوب شرق آسيا ، وعلاقتنا بها والنموذج الآسيوى .

أدعو السيد أ . د / إسماعيل صبرى عبد الله فليتفضل بالحديث .

التكامل العربى والتعاون الدولى

أ . د . إسماعيل صبرى عبد الله

سيداتى سادتى أعبر - أولاً - عن سعادتى للمشاركة فى هذا اللقاء ، فأنا أرحب دائماً بفرص الاستماع وليس الحديث فقط ولا سيما لمن هم أقل شيخوخة منى ، و ٧٠٪ من الشعب المصرى تقريباً سنهم أقل من ٣٠ سنة ؛ وبالتالى أتحرج كثيراً حين أتحدث عن مستقبل مصر دون أن يكون معى عناصر شابة ، أستأنس برؤيتها ، لأننا نتحدث عن مستقبلها هى وليس مستقبلنا نحن .

ومن محاسن الصدف - بالنسبة لي - أن هذا الموضوع كان محلاً للدراسة لعدة سنوات ، كنت أعدها فى حصيلة كبيرة من الندوات والمؤلفات والكتب ، وأخيراً سهل الله

علىّ وأصدرت كتاباً عام ١٩٩٤ عن هذا الموضوع اسمه (وحدة الأمة العربية المصير والمسيرة) وهذا ما يهيء لى الآن الكلام بناء عن دراسة وواقع ، وليس لاعتبارات رومانسية أو تاريخية أو عاطفية ، وإنما أمور تتصل بواقع الناس وحياتهم ومستقبلهم .

وحديثى اليوم يشمل ثلاثة مقاطع أساسية :

المقطع الأول : يتعلق بما أسميه أن التكامل العربى ضرورة للبقاء على الحياة والأقطار العربية .

المقطع الثانى : أنه لا بديل للتكامل العربى .

المقطع الثالث : كيف نتجه نحو التكامل العربى .

أولاً : التكامل العربى ضرورة بقاء ... لماذا ؟؟

لأننا حينما ننظر إلى العالم اليوم ، لنبحث أين موقع دول العالم الثالث فى التشكيل الحديث لأوضاع اقتصاد العالم ككل ، نجد أن القوى المسيطرة على اقتصاد العالم تنظر لدول العالم الثالث بمقياس نجاح هذه الدول أو فشلها فى تحقيق نمو اقتصادى جاد ، وتعمل على ربط هذه الدول المتقدمة نسبياً - أو ما يطلق عليها الصنعة حديثاً - والتى فى عملية تصنيع نشطة ، وأما الدول الأخرى فلا مكان لها يعتد به ، ولا أهمية لها ، ويجب أن تترك وشأنها ولعل الله يقضى عليها بوباء ، لأن الأمريكيين - بصراحتهم المعهودة - قد نشروا كتباً تقول : إن الفقراء جداً لا يستحقون البقاء على الحياة ، لأن الإنسان الذى لا يستطيع أن ينتج غذاءه لا يستحق أن يعيش ، وأن محاولة الإبقاء على الحياة بالأدوية والعلاج ومسائل من هذا النوع يمثل قيداً على التطور التاريخى للبشرية ، الذى حكمته فكرة البقاء للأصلح .

والتاريخ حفظ لنا قصص النجاح ، ولكنه لم يبحث لنا قصص المجتمعات التى اختفت تماماً من على سطح الأرض ، إما بالإبادة وإما بالإندماج الكامل وفقدان الهوية فى الشعوب الفاتحة .

وهذا الكلام ليس نظرية بالطبع ، ولن يكون مفيداً بدأ إذا كانت القوى المسيطرة فى استطاعتها إبادة هذا المليار ، كأن تقذف قنبلة نووية ، لكن الأسعار سوف تحصلها وتحاربهم خسارة ، يموت البيض من أجل عيون السود فتتركهم وشأنهم . وفعلاً هذه الشعوب تكفلت بتحقيق المطلوب منها ، إذ دخلت فى مراحل اقتتال داخلى وحروب علي الحدود تكاد لا تنتهى والأمثلة حية أمامنا . نحن الآن فى الجامعة العربية ، هناك دولة عضو فى هذه الجامعة اختفت من الوجود ، لا توجد دولة صومالية حالياً فما نتحدث عنه ليست تصورات مستقبلة ، ولكنها أمور تقع كل يوم أمامنا . وفى دراسة للبنك الدولى عن الفقر فى العالم ، استنتج أنه على أوائل القرن القادم أن المليار والثمانين (٨٠) مليون الذين يعيشون حالياً فى أدنى حالات الفقر نجد أن ٨٠ ثمانين مليون منهم سوف يرتقون فوق حد الفقر وهؤلاء فى آسيا وأمريكا اللاتينية ، أما بالنسبة للمنطقة العربية وأفريقيا (جنوب الصحراء) فالتوقعات أن حجم الفقراء سوف يتضاعف .

نحن تحت الميكروسكوب ، وكل ما يجرى عندنا محل دراسة ، هذه هى رؤية العالم لنا . من ناحية ثانية ، نحن نعلم أننا نعيش عصر الكوكبة أو العولمة ، وعهد سيطرة الشركات متعددة الجنسيات على الاقتصاد العالمى كله ؛ هذه الشركات تعتبر الكرة الأرضية كلها سوقاً لها ، ولا تؤيد فريقاً على فريق ، لكن ما يهمها الأرباح التى تحققها ولو كان فى ذلك ضرر علي الدولة التى هى - أصلاً - المقر التاريخى لهذه الشركة .

والحدود بين الدول الصغيرة - فى نظر هذه الشركات - شىء سخيف ويعطل أعمالها وبالتالى تفضل التعامل مع الأسواق الكبيرة ، لأن السوق الكبيرة تلغى الحدود فى داخلها ، فيمكن التعامل على هذا المستوى ، فمثلاً الهند هى الدولة التى يتنافس رأس المال الأجنبى على الاستثمار فيها لماذا ؟ لأنها ناجحة اقتصادياً ؛ ولأن عندها قد تم بناء قاعدة علمية تكنولوجية ممتازة للغاية ، فهى لا تستعير تكنولوجيا ولا تستوردها وتدفع ثمنها فهى تحضر - نعم - لكنها تصدرها بدليل أن البرمجيات الخاصة بالكمبيوتر أو ما يسمى (سوفت وير) فهى تصدره للولايات المتحدة نفسها ، وفى انجلترا ظهر مؤخراً كتاب عنوانه (india sphinx for us) ؛ لأن ثمانين فى المائة من البرمجيات المستخدمة في

انجلترا مصممة فى الهند ؛ ونعطى صورة أكثر تحديداً لواقعة شركة مرسيدس : أنشأت مع شركة قطاع خاص كبيرة فى الهند - اسمها مجموعة داتا - مصنعاً لتصنع السيارات وليس تجميعها ، وسُئل رئيس الشركة أن مرسيدس دخلت فى هذا العمل لأنها تريد الاستفادة من رِخَص العمالة فى الهند ؛ لتجعل فى الهند قاعدة لتصدير سياراتها إلى آسيا ، فقال له لا ، هذا البلد سيكون به فى بداية القرن القادم خمسمائة مليون إنسان فى أوضاع طبقية متوسطة متطلعين لاقتناء سيارات . وتطمع شركة مرسيدس فى أن مائة مليون منهم يشترون سيارات مرسيدس .

ونحن : نتغزل فى المستثمر ، ونحرق له بخور ، ونفتح له كل الأبواب، ونفرش له البسط الحمراء ، ولم يأت لمصر استثمار أجنبى يذكر إلا فى قطاع البترول ، والاستثمارات الأخرى عربية أو مصرية - فى الواقع - ولكن هذا الكلام كان متوقعاً ، وأنا ذكرته فى مجلس الوزراء سنة ١٩٧١ أول ما فتح الحديث فى الاستثمارات الأجنبية قدمت لرئيس الوزراء - الدكتور محمود فوزى فى هذا الوقت - مذكرة شرحت فيها لا مجال للإطالة هنا - أنه لن يأتىَ إلى مصـــر استثمارات أجنبية تذكر ، وها نحن بعد خمسة وعشرين سنة من هذه الحكاية فعلاً لم يأت استثمار أجنبى .

والقضية أنه لا أمل للبقاء على الحياة كعرب محتفظين بهويتنا ، ونحاول أن نبنى أوضاعنا الاقتصادية ، ونخفف حدة الفقر عندنا ونصفى الجزء الأكبر من البطالة ، كل هذا غير ممكن إلا فى إطار تعاون فردى وتكامل عضلى أو عضوى ، وهذه ضرورة لا يمكن الاستغناء عنها .

فأنقل بعد ذلك أننا نريد أن نصل إلى وضع يمكن للمسئول أن يتفاوض مع أى شركة متعددة الجنسيات باسم مائتين وخمسين مليون عربى الوزن يختلف تماماً ، ونحن نعلم مبدأ القوى التفاوضية . فالقوى التفاوضية لبلادنا ١٠ مليـــون أو ٢٠ مليون أو ٦٠ مليون ؛ حتى ترمز لمصر غير كافية ، لكن من يتفاوض ووراءه سوق من مائتين وخمسين مليون مستهلك حالى أو احتمالى - كما فى الهند - هذا يكون مركزه أقوى بكثير .

ومن غير الوارد أن نعيش فى قطيعة مع العالم الخارجى فهذا مستحيل ؛ إذن لا بد من تحسين وضعنا داخل العالم الخارجى وداخل السوق الدولية ؛ بأن نكون كتلة بشرية كبيرة ، ممكن أن تبنى قاعدة علمية وتكنولوجية على مستوى الوطن العربى ، والأمر متعذر على مستوى بلد واحد ، وممكن نرتقى بسرعة بعملية تكوين رأس المال البشرى ، أو ما يسمى التنمية البشرية ، وتدخل على مرحلة نمو مضطرد ، ويسمح لنا بأن نعيش فى مستوى معقول فى هذا العالم الذى يتكون حالياً فى القرن العشرين .

بهذا المفهوم ليس هناك بديل للتكامل العربى لسبب أساسى ؛ أن هذا التكامل يستفيد من أمرين قد يكونان عقبة فى طريق التكامل :

الأمر الأول : هو وحدة اللغة ولكى أعطى لكم فكرة عن وحدة اللغة ، الاتحاد الأوروبى له سبع لغات رسمية ، و له خمسة عشر عضواً وقد انتقوا منهم سبع لغات تعتبر لغات رسمية ، وكل ما يكتب فى الاتحاد الأوروبى يترجم وينسخ بهذه اللغات السبع . تصوروا مدى هذا العبء .

والأوربيون متنبهون لهذا ونظرهم بعيد ، فأنشأوا منذ السبعينات مؤسسة خاصة اسمها مؤسسة راسموس - على اسم الفيلسوف الهندى الشهير - تمول كل سنة سفر بعض الحاصلين على الثانوية من الدولة ؛ لكى يدرسوا التعليم الجامعى فى دولة أخرى ، بحيث لا يتعلمون فقط لغة ، بل يكونون على صلة بالأوساط المهنية التى يعملون فيها ؛ فالفرنسى ؛ عندما يدرس الطب فى ألمانيا سوف يعرف الوسط الطبى ونقابات الأطباء ، وهذا ما يسهل حركة الأشخاص ؛ لأنهم يلغون حركة الأشخاص من الناحية الإجرائية - جواز السفر والفيزات - لكن الحاجز اللغوى يلعب دوراً مهماً فى كثير من قطاع الخدمات .

فنحن عندنا اللغة الواحدة وهناك أربعة أو خمسة مجامع للغة العربية ، حتى الشىء الوحيد الذى يجمعنا بالفعل ولا نستطيع حتى الآن أن نكون مجمعاً عربياً للغة العربية ؛ يلعب دوراً فى عملية تسهيل قبولها للمصطلحات الحديثة .

والتكامل نوعان :

الأول : تكامل متكافىء .

الثانى : تكامل غير متكافىء .

التكامل المتكافىء : يعنى أن الدول التى تشترك فى مستوى اقتصادى علمى وتكنولوچى متقارب ، أو على وشك أن يكون متقارباً ، فمثلاً عندما دفعت الأسباب السياسية الاتحاد الأوروبى لقبول اليونان وأسبانيا والبرتغال ، رغم أنهم فى مستوى أقل من بقية الأعضاء القدامى ، اعتمد فى نفس الوقت معونات من الاتحاد الأوروبى لهذه الدول الأوروبية الثلاث ؛ لكى تلحق بألمانيا وايطاليا وفرنسا وبريطانيا لكى يكونوا جميعاً فى مستوى متقارب ؛ لأن عدم التقارب معناه أن آليات السوق تجعل الأقوى يستفيد تلقائياً من غير مؤامرة ولا حاجة ؛ لأن آليات السوق مبنية على أن البقاء للأصلح فالناجح يزداد نجاحاً وثراءً والمنتج الجدى لدى أول أزمة يفلس ، وتاريخ الرأسمالية حفظ لنا الذين نجحوا ، ولم يذكر شيئاً عن الآلاف الذين انتحروا وماتوا بسبب الإفلاس والخسائر التى تمت فى هذا ؛ لأن الثـــمن الذى دفعته هذه الشعوب فى طرق التنمية الرأسمالية كان ثمناً باهظاً ، وليس مجرد أنهم وجدوا حلاً سحرياً ولم تظهر لنا فرنسا كما هى فرنسا الآن ، ولكن هذه حصيلة أربع ثورات وحربين عالميتين فلا بد أن يتضح هذا التاريخ لدينا ، وهذا التكامل متكافىء . وفى العالم الثالث أو الدول النامية أو المنغلقة ولكن كلنا فى هذا المستوى و لا يوجد بيننا قطر عربى متقدم جداً على الباقين ، نحن - كلنا - متخلفون ويجب ألا نستحى من مواجهة هذه الحقيقة ، وسوف اذكُر حميتها فيما بعد .

وعلى ما سبق فإنه تقدمنا وارتقاء شعوبنا مرتبط بهذا العمل الجماعى ؛ لأنه كما ذكرت أن اتحاد دولة عربية لا تستطيع أن توفر الشروط المطلوبة لتنمية جادة والتكامل غير المتكافىء ، كان موجوداً فى مصر بين مصر وبين بريطانيا فنحن كان نشاطنا الأساسى فى الإنتاج هو إنتاج القطن فكان يمثل من ٨٠-٨٥٪ من صادرات مصر ، ثم نشترى ما يلزمنا من منتجات صناعية من إنجلترا ، وكانت إنجلترا تحتل تقريباً ٧٥٪ من اجمالى

التصدير والاستيراد لدينا .

فالقطن كان يذهب لصناعة انجليزية - صناعة غزل ونسيج - والآن فهذه الصناعة إذا لم تستغن عن القطن المصرى ، لكن فى مصر أصبح سعر القطن مؤشراً لكل الظواهر الاجتماعية بما فى ذلك أن سنوات كساد القطن ينخفض فيها عدد الزيجات ، وأن سنوات ارتفاع سعر القطن كان يزيد فيها عدد الزيجات . وقد اثبتنا هذا الموضوع احصائياً وأن كل شىء فى مصر كان متوقفاً على هذا ، فالإثنان متكاملان لكن هذا التكامل كان لصالح بريطانيا وضد مصر بشكل أساسى ؛ لأنه ترتب هذا التركيز على القطن واهمال الصناعة تماماً ، وإهمال زراعة محاصيل أخرى كان يجب زراعتها عندنا بعد البحث عن المعادن أو الأنشطة الأخرى ، ومسائل كثيرة أُهملت وهذا هو جوهر التنمية حين نسميها ، والتخلف ليس تأخراً زمنياً فقط ، ولكنه تنمية مشوهة كونه يتصل بالقطن عندنا ، فالسكك الحديد بنيت من أجل القطن ، والبنوك أنشئت لتمويل جمع القطن من الريف وتوصيله للأسكندرية والبورصة وبيوت التفصيل . ومعمل البحوث العلمية الوحيد الذى عمل فى ظل الاحتلال كان معمل بحوث القطن . إلى جانب ذلك كان عندنا أمية حوالى ٨٠٪ والأمر لا يحتاج إلى مؤامرة ولا فرض بالقوة ولا أى شىء ، ولكن الآليات الطبيعية لاقتصاديات السوق هى التى تؤثر فى الناس ، وفى ضوء هذا نتكلم عما يراه البعض بديلاً أو بدائل . وأبدأ أولاً بما سمى بالشرق الأوسط ، فأنا بحثت عن تعريف كلمة الشرق الأوسط فلم أجد كلمة الشرق الأوسط ، بل وجدت الشرق الأدنى ؛ لأن الشرق والغرب كان محدداً بموقع أوروبا فقد كانت مركز العالم أو قلب العالم ، وكلنا تخوم فالشرق الأدنى هو أدناها إلى أوروبا ، وكان يشمل الإمبراطورية العثمانية بما فى ذلك أجزاء البلقان التى كانت تحت حكم تركيا أى أن اليونان كانت جزءاً من الشرق الأدنى وبقية بلاد المشرق العربى . ومن الناحية الأخرى كان واضحاً تماماً أن فى الشرق الأقصى يوجد الصين واليابان أو يقولون على الشرق الأوسط شىء غير محدد هو بين هذين الشرقين ، وكانوا يعنون به بشكل أساسى إمبراطورية الهند قبل تقسيمها إلى أربع دول ، وافغانستان وآسيا الوسطى عندما احتلها الروس فى البداية .

وأول استخدام لهذا اللفظ فى العصر الحديث فى إطار رسمى تم خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث كانت هذه المنطقة منطقة حشد جيوش حلفاء ضخمة جداً ، ففى مصر وحدها وجدت جيوش من ثمانى دول مختلفة فكان لا بد اطعام هؤلاء أيضاً ، والحرص على عدم ظهور مجاعة فى المنطقة ، وكان من الاهتمام بهذه المنطقة أن الحكومة البريطانية كانت تجعل أحد الوزراء الداخليين مقيماً فى القاهرة ، ومن أشهرهم اللورد (موين) الذى قتلته العصابات (جماعة شومير) فى الزمالك عندنا . وهنا قاموا بعمل مركز تموين الشرق الأوسط على أساس تجميع لموارد المنطقة كلها ، وإعادة توزيعها على أفضل شكل ممكن وتحديد احتياجاتها الخارجية كان أساساً من القمح الذى يحضر من استراليا ، وعملوا إجراءات داخلية ؛ ومنها أنهم فرضوا على المزارعين المصريين أن ثلث الحيازة يكون قمحاً ، كل هذا لهيئة من هيئات الحرب انتهت بانتهاء الحرب .

والتمسك باسم أو بصيغة اسمها الشرق الأوسط غير محددة جغرافياً ، اخترع من أجل اسرائيل أى أن هذا هو الإطار الوحيد الذى يمكن أن تقبل فيه اسرائيل ؛ فاسرائيل أكثر تقدماً منا - وهذا ليس عيباً - فمتوسط نصيب الفرد فى الناتج المحلى الاجمالى فى مصر ٦١٠، ولكى لا تغضب الحكومة فى الناتج القومى يزيد نصيب الفرد بسبب تحويلات المصريين فى الخارج فيصل إلى ٦٧٠ ، ولكى نتكافأ مع إسرائيل لابد أن نضاعف الدخل القومي ١١ مرة ، فإسرائيل من ناحيتها حصلت على أقصى ما تحصل عليه القوة العسكرية ، وأمريكا ضمنت لها التفوق العسكرى على الدول العربية مجتمعة وهم - أيضاً - مدركين أننا سوف ندخل على مرحلة من تاريخ البشرية بها كراهية شديدة للحروب ، والجو السائد فى أمريكا وفى أوروبا أن الحروب لا فائدة منها .

فقد أراد الإسرائيليون أن يدخلوا المرحلة الثانية لوجودهم وهو السيطرة الاقتصادية على المنطقة - طبعاً كل مليارات النفط التى تمر من فوق رءوسهم - وهم لا يد لهم فلا بد أن يكون لكل الحكام الأمراء والأغنياء مستشار مالى ولا بد أن يكون بالطبع يهودياً . أيضاً فكرة أنهم اعتبروا أنفسهم أوربيين أساساً وأنهم لابد أن يبقوا رأس الجسر للصناعات الموردة للمنطقة .

وإذا نظرنا إلى السيارات التى تباع فى الخليج بكميات كبيرة بالنسبة لعدد السكان المحدود ، نجد أنها تحضر مشحونة على مراكب كلها كان من الممكن أن تأتى وتجمع فى اسرائيل وتنزل منها على الخليج ، فالمستهلك سوف يسعد لأن السعر أقل ، وأمريكا تسعد لأنهم يشترون منها ، وإسرائيل تأخذ القيمة المضافة اعملية التجميع ، وتنتج بعض المكونات وتضيفها للسيارة . والمشكلة أمام إسرائيل أنها فى المستوى التجارى إذا قمنا بعمل تطويع عادى أى طبقنا كلنا باتفاقية الجات ، فلن تستطيع المنتجات الإسرائيلية أن تصمد فى الأسواق العربية أمام المنتجات الهندية أو الأندونيسية والتايلاندية ولم نذكر كوريا لأن الأسعار ارتفعت عندها ، لكن مجموعة الثلاث دول هذه مازال مستوى الأجور فيها منخفضاً ، ولديهم إنتاج يمتاز بالكفاءة جداً ، وبالتالى يمكن أن يبيعوا ما لديهم بنصف الثمن المنتج فى إسرائيل ، حيث تكلفة العمل غالية جداً وهم يعيشون على مستوى أوروبى لا على مستوى العالم الثالث ؛ ولذلك فإسرائيل تريد عمل تكامل وليس مجرد تجارة حرة بين الناس وبعضها البعض لماذا ! لأنه كما تعلمون اتفاقية الجات مبنية على مبدأ أساسى ، أن أى ميزة تعطيها مصر لأى دولة من الدول تعمم على جميع الدول الموقعة على اتفاقية الجات ، وإلا نصبح مخالفين وتقام علينا عقوبات ، والاستثناء الوحيد أنهم ذكروا : أنه يستثنى من ذلك الدول الداخلة فى مرحلة تكامل أو التى تكاملت مثل أوروبا ، أو التى فى مرحلة إعداد للتكامل مثل الآسيوية فى جنوب آسيا . هؤلاء يمكن أن يعطوا لبعضهم البعض مزايا لا تعمم ؛ لذلك لا تطلب منا إسرائيل علاقات عادية ، بل تطلب منا أن تتكامل أسواقنا واسواقها فإذا تكاملت هذه الأسواق وأصبحت سوقاً مشتركة فإن لديها التفوق الذى يجعل هذه الآليات تعمل لصالح إسرائيل وضد صالح العرب .

أنا لا أتكلم فى السياسة ، ولكن أتكلم فى الاقتصاد ، وحياة الناس ، ومستوى الدخل والتنمية . المسائل الملموسة الحية التى أحيانا تغيب عنا حين ندخل فى جدل فلسفى أو نظرى حول الأوسطية ، ولكن هذا هو الواقع ، وهذا معروف (وبعد اذنكم) لكى أقول أن التفكير قديم عندى وأنه حينما تمت الوحدة بين مصر وسوريا قال خالد بكداش والحزب الشيوعى فى سوريا : الرأسمالية المصرية سوف تغزو سوريا ، وأن كان من رأى العكس

تماماً وهو أن الرأسمالية السورية سوف تهاجم السوق المصرى ؛ لأن السوق الكبيرة هنا وليست فى الشارع وفى صناعات كثيرة كان السوريون يعملون فى صناعة الغزل والنسيج - الشوربجى السباعى - فالمنتج دائماً يذهب إلى المكان الموجود فيه السوق الكبيرة فما كنت أخاف منه فى الوحدة أن تتحول سوريا - بعد ما كان مستوى الدخل فيها أعلى من مصر - إلى الإقليم الفقير فى الجمهورية العربية المتحدة ، فلا بد أن نعرف آليات السوق ما معناها وكيف تعمل ؟

فبنفس المنطق أقول ليس هناك إلاضرراً مؤكداً فى أى تكامل مع إسرائيل ، وليس هناك قاعدة فى القانون الدولى تلزم بالتكامل ، فالقانون الدولى يقول لك تعايش مع من بجانبك فى سلام ، واعمل علاقات عادية معه فقط .

وأثير بمناسبة عملية الخصخصة كلام كثير جداً عن أجانب سوف تشترك ، فقلت لا يوجد أجانب سوف تشترى صناعة مصرية ، فعندما قالوا أنهم سوف يبيعون المحلات التجارية الكبيرة قلت هناك خطر ؛ لأن إسرائيل يمكن أن تشترى صيدناوى ليس كعملية مالية مربحة مباشرة ، بل بالعكس هذه عملية مكلفة جداً فالعقارات ثمنها غال ؛ لكن لكى توضع تحت يد المنتجين الإسرائيليين شبكة توزيع تغطى الجمهورية كلها بمنتجات إسرائيلية .

إذن المسألة ليست موضة ، فالعرب لم ينجحوا حتى الآن ، فنحن لسنا فى (سوبر ماركت) وننتقى ما يعجبنا ، نقيس البدلة وإذا لم تعجبنا آرتدى واحدة أخرى إن مصير الشعوب ووضعها ليس محلاً للتجربة والخطأ ، وانما محل للدراسة والفهم ، و التوقع وأخذ الإجراءات السليمة ، ولا ينتظر أى بلد عربى أى كسب من تكامل شرق أوسطى ، فهى سوف تعمل ضد العرب وعلى مدى بقاء هذا التكامل .

ونأتى بعد ذلك للمتوسطية ، فهناك فى بعض أمواج الحماسة من رفضوا المتوسطية والأوسطية ، فهناك فرق كبير جداً بين الاثنين ، فالسوق الأوروبية بدأت منذ السبعينات - وخاصة النصف الثانى من السبعينات - ما سمى بالحوار العربى

الأوروبى ، والسوق الأوروبية أول لجنة بروكسل تنظر للعرب كمجموعة ، وفى خلال هذا الحوار كان الذى يمثل السوق الأوروبية لجنة بروكسل ، والذى يمثل العرب مجتمعين جامعة الدول العربية ، لكن الفرق كان كبيراً فاللجنة عندها مؤشرات وإطار مرجعى ، وعندها القدرة على أخذ قرارات . والجامعة العربية لا تملك هذا ؛ فبدأوا مناقشة التعاون الاقتصادى ، والعرب يقولون لا ، القضايا السياسية اعترفوا بفلسطين أهم ، وبعد ذلك وجدنا مستوى المفاوضات بدأ يتدهور ، وينزل بشكل بشع .

ثانياً : شمال البحر الأبيض الجيران الطبيعيين لنا ، وكان بيننا وبينهم علاقات عبر ألفى سنة ، ولم يكن البحر الأبيض حاجزاً بيننا بل كان وسيلة انتقال - انتقال حربى - نحن قمنا بغزوهم وهم قاموا بغزونا ؛ وحتى فى الغزو كان يتم تعارف بين الشعوب وبعضهم البعض .

وعندما أممت مصر قناة السويس وأرادت أن تجمع الشركة المرشدين ، فكل المرشدين اليونانيين رفضوا الشركة وأعلنوا عن استعدادهم للاشتغال تحت راية الهيئة المصرية ؛ لذلك عملوا على نجاح التأميم ، وعندنا حوالى (١٠٠ ألف) يونانى ، ونحن لنا فى اليونان الآن ١٥٠ ألف مصرى يعيشون ويعملون هناك ، واليونان دائماً فى الأمم المتحدة بالنسبة لقضية فلسطين مع العرب ، أياً كان النظام الموجو. فى اليونان ديمقراطى أو غيره .

هذه الدول المتوسطية فى أوروبا أيضاً تريد أن تدعم مكانتها فيها ، فعندهم الدول الكبيرة (بريطانيا وفرنسا والمانيا) وهؤلاء لا يمتازون بالتفوق عن الآخرين من دول أوروبا الشرقية فهم يسندوا لأنفسهم الشق الثانى من العملية وهو جنوب البحر الأبيض المتوسط (طبعاً) لهم مصلحة مؤكدة فى هذا ، ونحن أيضاً لنا مصلحة ، لكن ليس معنى هذا أن المسائل سهلة تتفق وتقبل بعضنا البعض ، لا فهذه عملية تحتاج إلى دراسة وإعداداً وتريد أيضاً أن يتوجه العرب كجبهة واحدة .

لكن ما الطريق للتكامل العربى ؟؟

هنا يجب أن نأخذ مبادىء أساسية تستقر فى ذهننا : إن التكامل أو أى توحيد

عملية تستغرق سنوات ، وأنها لا تتم بقرار من الملوك و لرؤساء ، فقد قمنا بعمل سوق عربية مشتركة ولم تنفذ أبداً بالرغم من وجود النوايا الطيبة .

كانت هناك قمة فى عام ١٩٨٠ أقرت بالإجماع استراتيجية بالعمل العربى المشترك ؛ الذى قام بعملها فريق من خمسة وعشرين اقتصادياً عربياً بأعلى مستويات الكفاءة ، لعب فيها الدكتور محمد محمود الإمام الدور الأساسى ، ثم نسيت هذه الاتفاقية كاملة .

ومع أننا مازلنا متخلفين من ناحية تعاملنا مع الزمن ، إما أن تتم الآن وإما أن ننساها تماماً لأن عملية التكامل عملية بناء . إنك تبنى شيئاً جديداً وأنه يحتاج لوقت ، على شرط أن يكون ذلك الوقت مستخدماً لصالح البناء لا متروكاً بدون عمل .

النقطة الثانية : أننا - كلنا - دول متخلفة ، نريد عمل تنمية نتيجة الوضع الحالى ، وهو أن تتحقق من مشروعات التنمية فى أى بلد عربى لا يزيد عن ١٠٪ مما يجب أن يتم ، لكن توجد نهضة وتنمية حقيقية ؛ إذن نحن كلنا أمامنا قضية تنمية التكامل كوسيلة مفيدة جداً لتسهيل التنمية ، المثل بسيط الذى ينتج شيئاً لمصر فقط عليه قيود معينة والذى سوف يتيح للمنطقة العربية كلها فرصة أكبر .

إذا كانت الشركة عربية - يعنى سعودية مصرية أو لبنانية مصرية - سوف يكون أمامها مجال أكبر للعمل ، فاتساع السوق من أهم عوامل تشجيع التنمية ، وفى نفس الوقت فالتنمية بهذا الشكل سوف تخلق قاعدة مادية لمصالح مرتبطة بتوحيد السوق ، يعنى أن الفرق بيننا وبين أوروبا فى مسألة الاتحاد ، أننا بدأنا بالسياسة وحاولنا الوصول للاقتصاد ولكننا لم نصل حتى الآن ، ولكن أوروبا بدأت بالاقتصاد والآن تتحسس طريقها فى الأشكال السياسية ، لأنه لا بد من وجود قوى اجتماعية كبيرة في الأقطار العربية ، ترى أن لها مصلحة فى تحقيق السوق الموحدة ، إذا لم تكن هذه المصلحة موجودة وكل كلام الحكام لم ينفذ ؛ فإذن يجب أن نتصور باستمرار هذا التلازم بين التنمية والتكامل ، وكل واحد منا يدفع للثانى وأنا أطلق على هذه العملية التنمية التكاملية ، إن التنمية تتم فى إطار مستقبلى وسوف نتفق على أشياء جديدة لم تنسق بين الموجود ، بل سوف نتفق على أشياء جديدة ، ونضع قواعد للعمل المشترك ، ونفتح الباب أمام المشروعات العربية

المشتركة فى الإنتاج وليس فى رأس المال فقط . علماً بـ ن هناك صناعات بطبيعتها هى صناعات مغذية ، فمثلاً من العبث - اقتصادياً - أن نفكر فى سيارة مصرية ، لكن ممكن أن نفكر فى سيارة عربية ؛ على أساس أن أحد الأقطار سوف يخرج السرعات ، وآخر سوف يخرج الزجاج ، وثالث يقدم البلاستيك أو الصاج ، ورابع الموتور ، وخامس يصنع الفرامل . فأصبحت صناعة تكاملية والتجميع يتم لابراز لسلعة أو المنتج النهائى . فسعة السوق أهم وسائل الإسراع بالتنمية وتُنشىء علاقات من لصعب التخلص منهما ، مثل : خط السوميد وهو الخط الذى ينقل البترول من البحر الأحمر إلى البحر الأبيض ، وينقل أساساً البترول من الخليج رأس ماله ٥٠٪ مصرى ، ٥٠٪ السعودية والإمارات وقطر ، وقد حدثت قطيعة اقتصادية بعد ١٩٧٨ بين العرب ومصر ، ولكن لم يشر أحد من قريب أو من بعيد لخط السوميد لم يمنعهم السادات من نقل البترول فيه ، ولا هم قالوا لن نعطى له بترول ؛ وذلك لوجود المصالح المشتركة .

فإذا نشأ هذا التكامل العضوى فى التنمية ، نقوم بعمل حماية لأنفسنا من تغير أمزجة الحكام ، هذا مثل آخر العلاقات بين السادات والقذافى ، بدأت بالمحبة والوحدة وانتهت بصدام عسكرى ، ولكن فى ظروف هذه الأزمة العنيفة لم يطلب السادات عودة المصريين العاملين فى ليبيا ولا القذافى طردهم ؛ لأن السادات كانت لديه مشكلة إطعام الأفواه الكثيرة ، فالسفر لهم أفضل فالمسافر يطعم نفسه ويطعم الآخرين معه ، أما بالنسبة للقذافى وجدنا مشكلة اللغة فلا يمكن احضار أطباء بلغاريين يعالجون الليبيين ، كيف يتم التفاهم معهم ؟ فحيث توجد مصلحة اقتصادية واضحة تسبح قيداً على تقلبات الأمزجة ، والمواقف السياسية العابرة .

إذن التنمية التكاملية هى المفتاح .

النقطة الأساسية التى أريد ذكرها : أنه لكى ندخل فى اتجاه التكامل هناك إجراءات متعددة لا بد من أخذها ، ابتداءً من تبادل البيانات الإحصائية ، فقد يحدث كثيراً أن ثلاثة وزراء صناعة فى ثلاث دول عربية يفكرون فى مشروع واحد ، ولا يعلم أحد منهم أن

الآخر يفكر فى نفس المشروع فى نفس الوقت ، لكن بعد بداية المشروع فى إنتاجه . فلا بد من التنسيق بينهم .

نحن قمنا بعمل ما هنا ، وقامت العراق بعملها فى نفس الوقت ، والجزائر شرعت فى عملها فتبادل المعلومات ، ومعرفة ما يجرى على الساحة ، الف باء التعاون ؛ فلكى أعلم أين المصالح ؟ لا بد من المعلومات ولن أكرر الكلام الذى يُقرأ فى الجرائد بأننا عصر المعلوماتية ، ولكن أى سياسة اقتصادية مبنية على جهل بها يجرى حولها بالمنطقة العربية سوف تكون معادية لهذا التكامل ، فابتداءً من هنا سوف تبدأ أشكال ، أنا أعلق آمالاً كبيرة جداً على الظاهرة الحسنة وهى شركات القطاع الخاص ، التى بها عرب من جنسيات مختلفة ، وأود أن يلعب هذا دوراً أساسياً فى تحقيق التكامل لماذا ؟ لأنهم بدءوا بالفعل ، ثم أن منطق الرأسمالى محكوم برشد معين وهو تحقيق الربح فى تصرفات يمكن أن تتوقعها مستقبلاً ، إذا أردت أن يفعل كذا أعطِ له الحافز كذا ، وإذا لم أرد فعل كذا أعطِ له حافزاً سلبياً فى ، كذا فسوف يعمل دون إصدار أوامر منى أو توقعات تقلبات أمزجة الحكام .

نحن - المثقفين - بصفة عامة تركنا قضية الوحدة العربية فى رقبة الأنظمة الحاكمة فقط . وكل ما نفعله أن نقول على إجراء جيد ، هذا جيد ونسكت عليه ؛ لأنه نظام في مجموعه جيد وبالعكس . ولم نقدم أية أفكار جديدة أو دراسات تمهد لإجراءات التقارب والتعاون ، فالتكامل بين الدول العربية ، وناضلنا من أجل الوحدة العربية لدى الحكام وليس لدى الشعوب ، واكتفينا بأن الشعوب عواطفها عربية ولكن العواطف لا تكفى ، لا بد أن تطرح قضية التكامل العربى مرتبطة بكل مشكلة يعانى منها أى مجتمع عربى . وفى النهاية نصل إلى أمثل الحلول فى إطار تكامل عربى ، وأقول أننا سننجح حينما نستطيع الربط بين الكفاح اليومى والمطلب القومى . وهذه مشكلة كل المثقفين ، ولا يمكن أن تقوم بها الحكومات ، ولا يمكن أن تصل إليها الشعوب وحدها ، ولكنها تتطلب جهداً وجدية ، ولا تقتصر على الكلام ، وإذا كانت هناك أية أسئلة تودون الرد عليها أنا أرحب وشكراً .